ويفترض على كافة اهل الاسلام الذب والنصرة لدفع
هذه الفتنة اما الاموال التي هي في ايديهم يوضع في بيت
المال ويصرف الى مصالح المسلمين ولو وجد واحد من
اهل الاسلام عين متاعه اخذه ولقتالهم حكم
اهل البغاء لا يصلى عليهم ولقتلى اهل الاسلام على ايديهم
حكم الشهيد ولا يغسلون ويصلى عليهم فمن وافقهم يكون
حكمه كحكمهم ولا يعذر احد في اظهار الموافقة معهم لمنعة
الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان
لا يجدون حيلة ولا يهتدون سبيلا اما حديث
توبتهم مقالة اهل الباطن ان الاوضاع غير لازمة لانهم
يجوزون استعمال لفظ هو علم على شيء آخر ولهذا
المعنى يقولون ان المراد من كتاب الله واخبار الرسول
لا يفهم باصل الوضع حتى يكون معلوما فعلى موجب هذا
الاعتقاد اذا قال تبت يجوز ان يريد به معنى آخر غير
موضوع التوبة فلا يفهم منه التوبة ولهذا المعنى اشار
ابو حنيفة رح افتلوا الزنديق وان تاب هذا هو الاحكام
في حقهم فان اختلفوا في ان حكم اهل الردة ام اهل
البغي لا خلاف في وجوب المقاتلة معهم وتفريق جمعهم وكسر
شوكتهم والله الموفق من الجواهر الفتاوى الزنادقة

على

على ثلثة اوجه اما ان كان زنديقا من الاصل على الشرك او
كان مسلما فتزندق او ذميا فتزندق ففي الاول شرك على
شركه لانه كافر من الاصل وفي الوجه الثاني يعرض عليه الاسلام
فان اسلم والا قتل لانه مرتد وفي الوجه الثالث يترك
على حاله لان الكفر كله ملة واحدة

والفاظ حسامي

المسائل المتعلقة بالاكراه ولو اكره بشيء يخاف منه
التلف على ان يتكلم بالكفر او يشتم رسول الله او مسلما
او يسعى بهلاك مال مسلم فان فعل فهو معذور وبه يدرء
ان يظهر الكفر بلسانه ولا يضم بقلبه لقوله تعالى الا من اكره
وقلبه مطمئن بالايمان وان لم يفعل حتى قتل فهو ماجور
ولو اجرى كلمة الكفر بوعيد لحق العبد وبما لا يخاف
تلف العضو فانه يكفر وبين امرأته ولو قال كنت مكرها
بالايمان لا يصدق **خزانه** ولو اكره على الابراء عن الحقوق
او الكفالة بالنفس او بالمال والتسليم للشفعة كان باطلا
لان الكل حال اذا ضرب امرأته حتى اقرت بانها تبغضه وهي
فاقرارها جائز عند ابي حنيفة رح وعن ابي يوسف رح ان
هذه ما يبقى بعده اثر كالدم كما اذا اثار الدم بسلاح او نحوه
تتابع موجبه فاقرارها باطل وان اثار الدم بغير ذلك فاقرارها
جائز عند محمد اذا خلا بها في موضع لا تقدر على ان تمنع منه

ونفس الامر من السلطان من غير تهديد بل يكون
اكراها وعند هما ان كان المامور يعلم انه لو لم
يفعل ما امر به يفعل به ما يفعل السلطان
كان امره اكراها فاتضح حكم ان اكره

Copyright © Punjab University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)